

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة المراجعة

انه في يوم الأحد في تمام الساعة الثانية ظهراً الموافق ٢٠٢١/٥/٢٣ أجمعت لجنة المراجعة للشركة بحضور كلاً من :-

السيد المهندس / محمد صفوان محمد السلمي

السيدة الهندسة / مشيرة المغربي

السيد المحاسب / أحمد عبد المنعم مديولي

السيد المحاسب / تامر مهيا

مكتب B.D.O

السيد المحاسب / احمد طاحون

مكتب B.D.O

وذلك لمناقشة القوائم المالية عن الربع الأول من العام المالي ٢٠٢١ وأهم المؤشرات المالية الخاصة بهذه المدة .
وقد تبين للجنة المؤشرات التالية :-

- 1- بلغت إيرادات النشاط الجاري عن الفترة من ٢٠٢١/١/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣٠ مبلغ وقدره ٤٦,٦٥٤ مليون جنيه مقابل إيرادات عن نفس الفترة من العام السابق قدرها ٥٦,٦٤٤ مليون جنيه وبنقص قدره ١٠ مليون جنيه وبنسبة نقص قدرها ١٧,٧ % .
- 2- بلغت اجمالي الأجرور عن الفترة مبلغ وقدره ٦,٣٦٨ مليون جنيه وبنسبة قدرها ١٣,٦٥ % من قيمة الأعمال مقابل اجمالي أجرور ٦,٢٢٩ مليون عن نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة قدرها ١١ % من قيمة الأعمال .
- 3- اسفرت نتائج المرحلة الاولى عن خسائر قدرها ٣,١٣١ مليون جنيه مقابل ارباح عن نفس الفترة من عام الماضي قدرها ٣,٦١٣ مليون جنيه .
- 4- بلغ قيمة النشاط عن الفترة خسائر قدرها ٢,٥٤٠ مليون جنيه مقابل فائض عن نفس الفترة من العام الماضي قدرها ٤,١٨٢ مليون جنيه .
- 5- بلغت التعاقدات المرحلة في ٢٠٢١/٤/١ مبلغ وقدره ٣٧٨,٧ مليون جنيه مقابل تعاقدات مرحلة في ٢٠٢١/١/١ بلغت قيمتها ٤١٣,٢ مليون جنيه .
- 6- لم تحصل الشركة على اي تعاقدات جديدة خلال الفترة .
- 7- بلغ رصيد العملاء (تأمينات) مبلغ وقدره ١٧٢,٧ مليون جنيه .
- 8- بلغت نسبة التحصيل لمستحقات الشركة ٣٤ % فقط .

التوصيات

- 1- لم تحصل الشركة على اي تعاقدات جديدة خلال الفترة وهذه الملحوظة متكررة في توصيات لجنة المراجعة منذ اكثر من سنتين حيث اصبح رصيد التعاقدات المرحلة ٢٠٢١/٤/١ هو مبلغ وقدره ٣٧٨,٧٠ مليون جنيه وهو لا يغطي اعمال اكثر من سنة واحدة الامر الذي يأتي تأثيراً سلبياً على مستقبل الشركة واستمرارها ، يجب على مجلس الادارة مناقشة هذا الامر باستفاضة لوضع الحلول الواجبه واخذ قرارات حاسمة في هذا الموضوع .
- 2- يجب العمل على تخفيض رصيد العملاء (التأمينات) حيث بلغ في ٢٠٢١/٣/٣٠ مبلغ وقدره ١٧٢,٧ مليون جنيه الأمر الذي يأتي على موقف السيولة في الشركة ويجب على الادارة التنفيذية العمل على سرعة ختاميات للمشاريع التي انتهت حتى يمكن صرف الختاميات واسترجاع خطابات الضمان الخاصه بها وهذه الملحوظة تكررت اكثر من ثلاث سنوات بدون اي رد فعل من الادارة التنفيذية .
- 3- بلغت نسبة الاجور الى الاعمال نسبة وقدرها ١٣,٩٥ % من رقم الإيرادات وهذه النسبة كبيرة جدا حيث ان اعتماد الشركة في تنفيذ اعمالها مع مقاول الباطن ولا يوجد عماله انتاجية ويجب العمل على زيادة حجم الاعمال ولا يتأثر ذلك الى زيادة التعاقدات بحيث تصبح النسبة في حدود ٨ % وهذه هي النسبة المقبولة في نشاط المقاولات .
- 4- يجب العمل على زيادة تحصيل المستحقات لدى العملاء حيث كان النسبة في هذا الربع هي ٣٤ % من جملة المستحقات وهي نسبة ضئيلة جداً .
- 5- يجب على مجلس الادارة الموقر مناقشة توصيات اللجنة بالتفصيل لايجاد الحلول الخاصة للمحافظة على استمرارية الشركة .

لجنة المراجعة